المبحث الثاني: أبعاد الكارثة وآثارها وإدارتها:

المطلب الأول: أبعاد الكارثة:

تتمثل أبعاد الكارثة في الأمور الآتية[1]:

١) تعقد الكارثة: بمعنى مدى الخيارات المتاحة لمواجهتها.

٢) كثافة الكارثة: بمعنى مدى تلاحق أحداثها.

٣) المدى الزمني للكارثة: بمعنى الزمن الذي تستغرقه (قصير ـ متوسط ـ طويل).

٤) نطاق الكارثة: ويعني النطاق الجغرافي الذي تشمله الكارثة، أي هل هي داخلية؟ أم داخلية ممتدة للخارج؟ أم خارجية؟.

٥) مصدر الكارثة وأسبابها: أي هل هي من فعل الإنسان أو الطبيعة؟ وتفيد الإجابة عن هذا التساؤل في اتخاذ الإجراءات والتدابير الوقائية لتفادي حدوث الأسباب أو لتحجيم آثار الكارثة.

٦) ثقل الكارثة: بمعنى مدى تهديدها للمصالح الحيوية للدولة.

المطلب الثاني: آثار الكارثة:

يمكن تقسيم الآثار التي تترتب على الكارثة على النحو الآتي[2]:

أولا: الآثار الإدارية:

وأهمها القضاء على استراتيجية وخطط الإدارة الموضوعة للظروف العادية، أو فقدانها لمعناها تماماً أو مؤقتاً بتأثير الكارثة، وعدم قدرة الإدارة ـ أحياناً ـ على اتخاذ القرارات الصحيحة لغزارة المعلومات التي تتلقاها عن الكارثة.

ثانيا: الآثار الاقتصادية:

تؤدي الكارثة إلى التأثير على عملية التنمية من خلال أمور عدة من أهمها:

---

(١) العتيبي، مرجع سابق، ص ٣٣

(٢) المرجع نفسه، ص ص ٣٧ ـ ٣٨.

١) عرقلة الأزمة أو الكارثة لعملية النمو المطرد نظراً للتغيرات المفاجئة التي تحدثها.

٢) تدمير جزء من البنية الأساسية للمجتمع.

٣) التأثير السلبي على البيئة والموارد الطبيعية وما ينجم عن ذلك من آثار سلبية على الأفراد.

٤) فقدان السيطرة على الموارد البشرية نتيجة للهجرة والتشرد وفقدان مشاركتها الإنتاجية نتيجة للإصابات والعاهات التي تتعرض لها.

٥) عرقلة مسيرة التنمية لما قد تحدثه الأزمة أو الكارثة من انهيار للأمن الاجتماعي.

٦) تحمل أعباء مالية تتمثل في الإعاشة وخلافه.

٧) التأثير على الدخل القومي من خلال الآثار السلبية للكارثة والمتمثلة في تلف وهلاك المحاصيل الزراعية وتعطيل المنشآت الإنتاجية والصناعية.

٨) عرقلة الكارثة لعملية النمو لما تتطلبه بعد حدوثها من إعادة التوازن داخل المجتمع، وبالتالي توجيه الإنفاق إلى عمليات تشغيل وإصلاح الخلل في المنشآت الصناعية والأراضي الزراعية وترميم المنشآت المختلفة.

ثالثا: الآثار الاجتماعية:

تؤدي الكوارث إلى ظهور العشوائيات في المساكن، واختلال المستوى الاجتماعي والمادي لفئات عديدة في المجتمع وظهور الأمراض والأوبئة وانتشارها.

رابعا: الآثار النفسية:

يترتب على الكوارث آثار نفسية قد تجتاح الأفراد، وقد تأخذ صورة تأثير جماعي، وللكوارث آثار نفسية خطيرة خاصة على الأطفال، فالأطفال الذين عاصروا وقوع الكارثة يصابون باضطرابات نفسية.

المطلب الثالث: إدارة الكارثة:

إن إدارة الكوارث مسألة قائمة بحد ذاتها منذ القدم، وكانت مظهرًا من مظاهر التعامل

الإنساني مع المواقف الطارئة أو الحرجة التي واجهها الإنسان على مر العصور بعد أن جوبه بتحدي الطبيعة من جهة، أو غيره من البشر من جهة أخرى.

وفي العصر الحديث لم تعد عملية إدارة الكوارث عملية فوضوية عشوائية بل صارت عملية إرادية مقصودة تقوم على التخطيط والتدريب بهدف التنبؤ بها، والتعرف إلى أسبابها، وتحديد الأطراف الفاعلة والمؤثرة فيها، واستخدام كل الإمكانات والوسائل المتاحة للوقاية منها والحد من أضرارها وتأثيراتها، مع استخلاص الدروس والعبر منها واكتساب خبرات جديدة تحسن من أساليب التعامل مع مثلها في المستقبل.

الفرع الأول: تعريفات:

هناك مفهوم خاص لعلم إدارة الكوارث وآخر لإدارة الكوارث، فعلم إدارة الكوارث يعرف بأنه «فرع من فروع علم الإدارة، يقوم على مجموعة من الأسس والمبادئ العلمية الخاصة به، له أساليبه وتطبيقاته الخاصة التي تميزه عن غيره من العلوم الإدارية الأخرى، ويُعنى بإدارة الكوارث بصفة عامَّة، والإدارة الميدانية بصفة خاصَّة باستخدام الموارد والإمكانات المتاحة بأكبر قدر من الكفاءة والفعالية»[1].

وعلم إدارة الكوارث صار واحدا من العلوم الحديثة التي تحظى باهتمام الباحثين من تخصصات مختلفة، فقد ساعدت تكنولوجيا الاتصال الحديثة على اقتراب أجزاء من العالم من بعضها؛ نتيجة زيادة حدة المنافسة محلياً وإقليمياً ودولياً، وباتت العديد من الكوارث الوطنية تحظى بانعكاسات دولية[2].

وتعرف إدارة الكوارث بأنها «القدرة على التحكم في سير أحداث الكارثة وإدارتها لصالح الدولة، بهدف تخفيض حجم الخسائر إلى أقل حد ممكن، ويعتبر العنصر الحاكم فيها القدرات الخاصة لصانع القرار، وفريق إدارة الكارثة والإمكانات المادية المتاحة»[3].

والمنظور الإعلامي في إدارة الكوارث يحظى بأهمية متزايدة، حيث يعد مكوناً أساسياً من مكونات المزيج المتكامل في دراسة الكوارث، وهو المزيج الذي يفترض

---

(١) المرجع نفسه، ص ٢٠.

(٢) مكاوي، مرجع سابق، ص ٤٧.

(٣) حواش، وعبدالله، مرجع سابق ، ص ٤٦.

أن كل كارثة تحمل في طياتها بعض العلاقات المتداخلة والمركبة من الأمور الفردية والجماعية الداخلية والخارجية. وتبرز أهمية البعد الإعلامي من خلال الدور الذي تقوم به أجهزة الإعلام في تزويد الجماهير بالمعلومات اللازمة أثناء الكارثة، ويمتد هذا الدور لما بعد انتهائها بهدف احتواء آثارها[1].

الفرع الثاني: أهداف إدارة الكارثة:

تتمثل أهداف إدارة الكارثة في الأمور الآتية[2]:

١) الاستعداد التام والدائم لمواجهة الكوارث المختلفة مع تحقيق قدر من التنسيق بين كل الجهات ذات العلاقة بالكوارث.

٢) اتخاذ كل الاحتياطات والإجراءات اللازمة لمنع أو الحد من سلبيات حدوث الكوارث والتقليل من آثارها.

٣) الاستخدام الأمثل للموارد الوطنية.

٤) منع الازدواجية في تنفيذ المهام، وذلك بتحديد الأدوار والمسؤوليات المطلوب تنفيذها من كل جهة من الجهات المشاركة في مواجهة الكارثة.

٥) ضمان السيطرة على زمام المبادرة في جميع مراحل الكارثة.

٦) تحديد الاحتياجات الحقيقية للإغاثة والإنقاذ وعدم الرفع بإمكانات تفوق الحاجة الفعلية.

٧) توفير البيانات العامة عن الأخطار التي نجمت عن الكارثة والأخطار المحتمل حدوثها نتيجة لذلك.

٨) تحقيق التعاون الدولي إذا كان حجم الكارثة كبيراً ويحتاج الأمر إلى مساعدات دولية.

٩) درء أخطار الكوارث بإزالة مسبباتها أو بإعداد التدابير اللازمة للحد أو تقليص آثار الكوارث المتنبأ بحدوثها.

---

(١) مصطفى، هويدا: دور الإعلام في الأزمات الدولية، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٧.

(٢) العتيبي، مرجع سابق، ص ص ٤٣ ـ ٤٤.

١٠) تصميم النسق التنظيمي الفعال الذي يُمكِّن من التحكم في مواجهة الكارثة عند حدوثها وتقليص أضرارها، والعمل على إعادة التوازن إلى حالته الطبيعية بعد انتهاء الكارثة.

١١) وقاية الأحياء والحفاظ على الممتلكات في منطقة الكارثة، والتقليل من معاناة الأفراد خلال فترة الكارثة.

الفرع الثالث: عناصر إدارة الكارثة:

يرى الباحثون أن هنالك عددا من العناصر الأساسية التي يجب توافرها حين تتم عملية إدارة الكارثة، للحد ـ قدر الإمكان ـ من الأضرار التي قد تسببها الكارثة، ولتحقيق أكبر فائدة ممكنة للمجتمع والبيئة.

وأهم هذه العناصر هي[1]:

١) التخطيط: هو التدبير الذي يرمي إلى مواجهة المستقبل بخطط منظمة سلفاً لتحقيق أهداف محددة.

٢) التنظيم: يتضمن تقسيم العمل وتوزيعه، واختيار أكفأ العناصر لشغل الوظائف، وتوفير علاقات وروابط بين أقسام العمل، إضافة إلى وجود أدوات تنظيمية تسهل أداء العمل.

٣) التوظيف: وهو أن يتم تعيين موظفين لشغل الوظائف المحددة في كل قسم من أقسام العمل.

٤) التوجيه: يقصد به الإرشاد والإشراف المستمر الذي يخلق الظروف المناسبة لأداء العاملين لواجباتهم على الوجه الأكمل وإرشادهم للأسلوب الأمثل لأداء العمل.

٥) التنسيق: هو الإقلال من الاحتكاك والتعارض وذلك بتجميع منطقي للعمليات وبعمل اللجان المناسبة. وتظهر الحاجة للتنسيق عند اختلاف وجهات النظر وتعدد الاتجاهات والآراء بشأن تحقيق الهدف. وبناء على ذلك فإن مهمة التنسيق هي ضمان التوفيق بين الاتجاهات المختلفة، وسيرها جميعاً نحو تحقيق الهدف في اليسر والسهولة.

---

(١) حواش، وعبدالله، مرجع سابق، ص ص ـ ٤٧ ـ ٥٠.

الفرع الرابع: عوامل نجاح إدارة الكارثة[1]:

إن الكارثة حدث مدمر في معظم الأحيان، وإذا لم يكن المجتمع مستعدا لمواجهته ومتهيئا للتعامل معه فستكون العواقب وخيمة جدا، وكلما كان استعداد الجهات المعنية لمواجهة الكوارث مخططا ومدروسا تصبح الأضرار أخف وطأ وأقل تأثيرا.

وأهم العوامل التي تؤدي إلى نجاح الجهات المعنية في إدارة الكارثة:

١) إدراك أهمية الوقت: إن عنصر الوقت أحد أهم المتغيرات الحاكمة في إدارة الكوارث، فالوقت هو العنصر الوحيد الذي تشكل ندرته خطرا بالغا على إدراك الكارثة، وعلى عملية التعامل معها، إذ إن عامل السرعة مطلوب لاستيعاب الكارثة واتخاذ القرارات المناسبة.

٢) إنشاء قاعدة شاملة ودقيقة من المعلومات والبيانات الخاصة بالكوارث التي تعرضت لها المنطقة أو المناطق المشابهة لها في طبيعتها، أو المناطق القريبة منها، وبالكوارث التي قد تتعرض لها، وآثار وتداعيات ذلك عليها.

٣) وجود تدريب مسبق وتجارب وتمارين افتراضية على أعمال كل مرحلة من مراحل إدارة الكارثة.

٤) وجود تخطيط مرن وفعَّال للحد من آثار الكارثة ومعالجتها بأسرع مدة ممكنة، مع وضوح الأولويات في تنفيذ الخطط والمهام.

٥) وجود شبكة اتصالات فعَّالة.

٦) وجود تنسيق وتعاون بين الجهات المعنية بتنفيذ تدابير الدفاع المدني في حالات الكوارث، وفهم كل جهة لدورها وتدريبها على ذلك.

٧) توافر نظم إنذار مبكر تتسم بالكفاءة والدقة والقدرة على رصد علامات الخطر وتفسيرها وتوصيل هذه الإشارات إلى متخذي القرار.

٨) القدرة على حشد وتعبئة الموارد المتاحة، مع تعظيم الشعور المشترك بين المسؤولين والجمهور بالمخاطر التي تطرحها الكارثة، ومن ثم شحذ واستنفار الطاقات من أجل مواجهتها.

---

(١) العتيبي، مرجع سابق، ص ص ٥٣.

٩) معرفة البدائل المتاحة، والمفاضلة بين القرارات، واختبار القرار الأنسب.

١٠) التعامل الجيد مع المتغيرات المتسارعة التي عادةً ما تصاحب الكارثة.

١١) توافر الموارد البشرية والمادية اللازمة.

١٢) استخدام التقنيات الحديثة في إدارة الكارثة.

١٣) إعطاء إدارة الكارثة الصلاحيات اللازمة، وتصرفها بحرية في اتخاذ القرارات.

المبحث الرابع: الكوارث البيئية:

تشهد مناطق عدة من العالم ازديادا مطردا في عدد الكوارث والأخطار البيئية، وينطبق ذلك على عدد الأحداث التي تقع سنوياً، وعلى الخسائر التي تمنى بها المجتمعات (متضمنة الوفيات والإصابات والأضرار)، وعلى عدد الأفراد المعرضين للأضرار المختلفة التي تنتج عن هذه الكوارث والأخطار.

وقد يرجع قدر من هذه الزيادة في عدد الكوارث إلى التحسن في طرق الإبلاغ عنها. ولكن من الواضح أن جزءاً مهماً جداً من هذه الزيادة يرجع إلى عدد من العوامل التي يمكن أن تخضع لبعض المراقبة (وإن كانت محدودة) من جانب المجتمعات البشرية والحكومات. ولكن يجب ألا يكون التركيز منصبا على الكوارث أو على إدارتها، بل على آثار تلك الكوارث على الأفراد والجماعات والأعمال التجارية المختلفة والبيئة، وعلى السبل والأساليب التي يمكن بوساطتها الحد من تلك الآثار والتخفيف من تداعياتها.

المطلب الأول: أولويات التعامل مع الكوارث البيئية:

ثمة أسباب كثيرة وراء التعقيدات التي تواجهها الحكومات والمجتمعات عند مواجهة الكوارث البيئية المختلفة التي تضرب مناطق عدة في الكرة الأرضية بين الفينة والأخرى.

ويرى البنك الدولي والأمم المتحدة أن الأسباب الكامنة وراء هذه التغيرات معقدة، لكنها تتضمن العوامل الآتية:

١) نمو أعداد السكان مما يؤدي إلى زيادة عدد الأفراد المعرضين للأخطار.

٢) التغيرات التي تشهدها البيئة الطبيعية نتيجة لانحدار مستوى البيئة مما يؤدي إلى مزيد من الكوارث الطبيعية ومزيد من الأخطار الأوسع نطاقاً.